قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٩

بربط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٤٥٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة ملايين وخمسمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٣٥٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين وخمسمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) موزعا على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٢٢٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٣٣٥٠٠٠ جنيه .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ١٠٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثة وستون ألف جنيه) موزعا على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية بمبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بمبلغ ٣٥٣٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة ملايين وخمسمائة وخمسة وثلاثون ألف جنيه) كلها بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قـدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٩٠/٨٩ بمبلغ ١٠٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثة وستون ألف جنيه)) موزعا على البابين التاليين :

(ا) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤١٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة البـاب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٥٣٠٠٠ جنيـه كلها قروض من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات .

(المـادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المـالية ١٩٩٠/٨٩ على هذه الهيئة .

(المـادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الرابعة)

يجوز لوزير المـالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بمـا يخصص لهـا من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المـادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المـالية.

(المـادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٩ (٢٩ يونيه سنة ١٩٨٩).

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
للسنة المالية ٨٩/١٩٩٠

البيان	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٨/٨٨
	جنيه	جنيه
باب ١ ـ أجور	٢٢٠٠٠٠٠	١٧٧٠٠٠٠
باب ٢ ـ نفقات جارية وتحويلات جارية	١٣٣٥٠٠٠	٢٨٩٥٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية ...	٣٥٣٥٠٠٠	٤٦٦٥٠٠٠
باب ٣ ـ الاستخدامات الاستثمارية	١٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠
باب ٤ ـ التحويلات الرأسمالية	٦٣٠٠٠	٣٢٥٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية...	١٠٦٣٠٠٠	٦٣٢٥٠٠
إجمالى الاستخدامات... ...	٤٥٩٨٠٠٠	٥٢٩٧٥٠٠

البيان	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٨/٨٨
	جنيه	جنيه
باب ٢ ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	٣٥٣٥٠٠٠	٤٦٦٥٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية ...	٣٥٣٥٠٠٠	٤٦٦٥٠٠٠
باب ٣ ـ إيرادات رأسمالية متنوعة	٤١٠٠٠٠	٣٨٢٥٠٠
باب ٤ ـ قروض وتسهيلات ائتمانية	٦٥٣٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية ...	١٠٦٣٠٠٠	٦٣٢٥٠٠
إجمالى الإيرادات...	٤٥٩٨٠٠٠	٥٢٩٧٥٠٠